ندوة «دور الإعلام العربي في نشر ثقافة حقوق الإنسان»

(القاهرة 28 ـ 30 سبتمبر / أيلول 1999)

التقرير العام (*)

نظّم المعهد العربي لحقوق الإنسان والاتحاد العام للصحفيين العرب ندوة «**دور الإعلام العربي في نشر ثقافة حقوق الإنسان**» في القاهرة (جمهوريّة مصر العربيّة) من 28 إلى 30 سبتمبر / أيلول 1999.

ويندرج تنظيم هذه الندوة في إطار تنفيذ المعهد العربي والاتحاد لبرنامج متكامل حول «**تدعيم دور وسائل الإعلام العربيّة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان**» والذي يتضمّن مجموعة من الأبحاث وندوة عربيّة ودورتين تدريبيّتين لفائدة الصحافيين العرب.

ويتمثّل الهدف الرئيسي للندوة في ايجاد الوسائل والمقترحات العملية لتطوير اتجاهات وسائل الإعلام العربية في علاقتها بحقوق الإنسان.

وقد شارك في أشغالها مندوبون عن الوزارات والهيآت الحكوميّة المختصّة في الإعلام والثقافة وحقوق الإنسان في البلدان العربية، وممثلون عن نقابات وجمعيّات الصحافيين في البلدان العربية، وخبراء في مجال حقوق الإنسان وفي مجال الإعلام، ومندوبون عن المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال، ومديرو ورؤساء التحرير في الصحافة المكتوبة والسمعية والمرئيّة ووكالات الأنباء..

---

* أعدّه الأستاذ مراد علاّلة.

الإفتتاح

تناول الكلمة في مستهلّ الجلسة الافتتاحية، الاستاذ صلاح الدين حافظ، الأمين العام للاتحاد العام للصحفيين العرب فذكّر بالمسار الطويل الذي سلكه الاتحاد والمعهد العربي للإعداد لهذه الندوة «الفريدة من نوعها» باعتبار أنّ وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئيّة هي حسب رأيه «أهمّ منظومة للتأثير في الرأي العام وفي صياغة اتجاهاته وتشكيل اختياراته».

وأضاف الأمين العام أن هذه الندوة تمثّل محاولة لفتح الطريق أمام تحويل الخطاب الإعلامي عن الحرية وحقوق الإنسان من خطاب نظري إلى خطاب عملي بحثي تدريبي «يضع بذرة نافعة في أرض واعدة».

وفي سياق حديثه عن مميزات الظرف الذي تنعقد فيه الندوة سجّل الاستاذ صلاح الدين حافظ إيجابيّة اتساع الهامش الديمقراطي والتوافق الملحوظ مع قضايا حقوق الإنسان في أكثر من دولة عربيّة حيث ظهرت أشكال من التعددية السياسية والثقافية والإعلامية ونمت حرّية الرأي والتعبير بمظهر لافت للنظر في خمس أو ست دول على الأقلّ.

وانتهى الأمين العام إلى أنّ هذه المؤشّرات الايجابية من شأنها أن تعزّز فرص نجاح التعاون الوثيق بين الاتحاد والمعهد العربي لحقوق الإنسان.

وألقى الاستاذ ابراهيم نافع، رئيس الاتحاد العام للصحفيين العرب كلمة أبرز فيها أنّ اختيارموضوع دور الإعلام العربي في نشر ثقافة حقوق الإنسان قد تمّ بدقّة شديدة وبعد دراسة متأنّية باعتبار أنّ «الحرية هي الأصل ولأنّ الإعلام والصحافة بالتحديد لا يعملان إلاّ في مناخ من الحرّية الأصيلة ولأنّ حقوق الإنسان قد أصبحت شريعة العصر وشعاره الذي يجب أن يتعمّق في الضمير العام».

وأشار الاستاذ ابراهيم نافع من جهته إلى أهمّية اللّحظة التاريخية التي تنعقد فيها الندوة تدشينا لعصر جديد من حضارة الإنسان على وجه الكرة الأرضيّة «حاملا معالم جديدة للحياة العصريّة وصياغة جديدة للعلاقات الدوليّة وإن كانت العولمة هي شعارها البرّاق، فإنّ جوهرها يقوم على ركائز العلم والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتكنولوجيا الحديثة».

وأكّد رئيس الاتحاد العام للصحفيين العرب ان العرب لن يستطيعوا التعامل مع المرحلة الجديدة إلاّ وفق قواعدها وطبقا لشروطها، وأوّل هذه

القواعد والشروط هي العلم والمعرفة، الديمقراطيّة وحقوق الإنسان وحرّية تداول المعلومات ودقّة التعامل مع التكنولوجيا، وثانيها هي إعداد الأجيال الشابّة من الصحافيين لمواكبة تطورات الحاضر ومواجهة شروط المستقبل «الذي لن يقبل أو يرحم المتخلّفين».

وتناول الكلمة إثر ذلك الدكتور الطيّب البكوش، رئيس مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان فأكّد أنّ الهدف من الندوة ليس مجرّد استعراض نتائج الدراسات وإنّما هو السعي إلى ضبط خطوط كبرى صالحة لاستراتيجية إعلاميّة في مجال حقوق الإنسان بغية تعزيز مكانة حقوق الإنسان في الإعلام العربي بجميع أصنافه بالحرف والصوت والصورة وإلى دعم هذا الإعلام حتى يمكن له أن يضطلع بمسؤولية المشاركة الفاعلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في «المجتمع العربي الذي هو اليوم في أشدّ الحاجة إلى هذه الثقافة».

وأضاف الدكتور الطيّب البكوش أنّ المؤمّل من العمل المشترك بين المعهد العربي لحقوق الإنسان والاتحاد العام للصحفيين العرب في المستقبل هو تحقيق تحوّل ملموس في مجال اهتمام الإعلام العربي بقضايا حقوق الإنسان لا باعتبارها مادّة إعلامية فحسب وإنّما باعتبارها كذلك مادة تكوين وتربية للمواطن «ليرتقي من دور المستهلك السلبي إلى دور المواطن الفاعل الواعي بمسؤوليات المواطنة التي هي في ذات الوقت حقّ وواجب».

وعرض بعد ذلك الاستاذ عبد الباسط بن حسن، مدير المعهد العربي لحقوق الإنسان أهداف الندوة وغاياتها وقدّم تفاصيل جدول أعمالها.

المحاضرة الافتتاحية

ألقى الدكتور الطيب البكوش المحاضرة الافتتاحية للندوة وكان محورها «الإعلام وحقوق الإنسان».

وقد انطلق المحاضر من التطور المذهل الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة والذي جعل من الإعلام نشاطا محوريا بين أنشطة البشر حيثما كانوا ومهما كانت درجة تقدّمهم الحضاري عطاء وأخذا، ممّا انجرّ عنه تنزيل الإعلام منزلة السلطة الرابعة إلى جانب الحكم التنفيذي وسلطتي التشريع والقضاء. وهذه الصفة لا يكون لها معنى إلاّ في نظام سياسي يقرّ عمليّا الفصل بين السلط، أي في نظام يعمل بمؤسسات وآليات ديمقراطيّة.

وذكر الدكتور الطيب البكوش أنّ تزايد الاهتمام بحرية الإعلام وحقّ الإنسان في الإعلام النّزيه يعكس عمق المخاطر التي تتهدّد هذه الحرّية وهذا الحق على المستويين الوطني والدولي.

وقد تُرجم هذا الاهتمام في عديد النصوص الدوليّة الصادرة عن منظمّة الأمم المتحدة وهيآتها المتخصّصة وفي مقدّمتها اليونيسكو.

وقدّم المحاضر أمثلة لمناسبات عديدة تمّ فيها التلاعب بالإعلام وانتهاك حقّ الإنسان في الإعلام كما حدث في حرب الخليج أو في أحداث أوروبّا الشرقيّة، وهو حسب رأيه انتهاك لا يقلّ خطورة عن الانتهاك الذي يمارسه الإعلام في المجتمعات غير الديمقراطيّة.

وتوقّف الدكتور الطيب البكوش عند المكانة الضعيفة التي تحتلّها حقوق الإنسان في وسائل الإعلام العربيّة ليؤكد أنّ الأسباب الكامنة وراء هذا النقص ترجع إلى مختلف الأطراف المشكّلة للمشهد الإعلامي بدء بنظام الحكم وإرادته السياسية مرورا بمواقف القوى السياسية المعارضة وبالتقاليد الصحفية وتكوين الصحافيين وصولا إلى القارئ أو الجمهور.

وخلص الدكتور الطيب البكوش إلى أنّ حق المواطن في الإعلام ليس مسؤوليّة طرف واحد وإنّما هو مسؤوليّة السلطة والإعلام والمجتمع المدني في ذات الوقت بالتعاون في أفضل الأحوال وبالتصادم الفكري عند الاقتضاء.

الأشغال

توزّعت أشغال الندوة بين الجلسات العامّة وورشات العمل المتخصّصة.

فخلال الجلسة الأولى قدّم **الاستاذ عبد الله خليل** (مصر) عرضا لنتائج البحث الذي أنجزه حول تشريعات الإعلام العربية من منظور حقوق الإنسان والذي شمل دراسة تشريعات تسع عشرة دولة.

وقد تعرّض **الاستاذ عبد الله خليل** إلى العلاقة بين الدستور والقانون في مجال تنظيم القانون للحقّ في حرية الرأي والتعبير. كما تطرّق إلى النظم الصحفيّة في التشريعات العربيّة وإلى تنظيم مهنة الصحافة والقيود القانونيّة على مضمون الرسالة الإعلاميّة.

وقد مكّن هذا البحث من تحديد أهمّ المفاهيم التي ظلّت فضفاضة كمفهوم الأمن القومي والنظام العام والآداب العامة..

كما أبرز البحث تفشّي ظاهرة لجوء المشرّع العربي إلى الاقتباس وعدم ملاءمة التشريعات العربية للتشريعات الدولية المتصلة بحرّية الرأي والتعبير.

وبين البحث أيضا قصور النُّظم المهنيّة للصحافة في البلدان العربية في ضمان ممارسة صحفيّة تجذّر مبادئ وقيم حقوق الإنسان وتدافع عنها وتنشرها.

وخلال الجلسة الثّانية قدّم **الأستاذ صلاح الدين الجورشي** (تونس) خلاصات بحثه حول واقع تكوين الصحافيين العرب وتدريبهم في مجال حقوق الإنسان في البلدان العربية.

وقد عكست الصورة التي رسمها الباحث وجود تجارب محتشمة في بعض جامعات ومعاهد الإعلام العربيّة وفي بعض المراكز المتخصصة وكذلك بعض النقابات المهنيّة والمنظمات غير الحكوميّة الوطنية والاقليمية والدوليّة .

أمّا الجلسة الثالثة فقد خصصت لعرض نتائج الأبحاث حول كيفية تعامل وسائل الإعلام العربية مع قضايا حقوق الإنسان في أربعة بلدان عربية كنماذج وهي المغرب (**الأستاذ يونس مجاهد**) ومصر (**الأستاذ محسن عوض**) والأردن (**الأستاذ سليمان الصويص**) والكويت (**الأستاذ غانم النجّار**) .

وقد خلُص الباحثون من خلال التحليل الكمّي والكيفي لعيّنة ذات دلالة من وسائل الإعلام المحلّية المكتوبة والمرئية والسمعية إلى استنتاجات متقاربة يمكن سحبها وتعميمها على بقيّة البلدان العربية مثلما برز من خلال النقاش العام في الندوة.

وجوهر هذه الاستنتاجات وجود العديد من السلبيات والعوائق المكّبلة لحرية الإعلام والصحافة في البلدان العربية، على أنّ ذلك لا يحجب بعض التطوّرات الحاصلة في مجال معالجة مسائل حقوق الإنسان في بعض وسائل الإعلام العربية.

ولعلّ من أبرز الاستنتاجات التي توصّل إليها الباحثون وجود مفارقة بين أهمّية دور الإعلام في معالجة قضايا حقوق الإنسان وبين نقص الدراسات التطبيقية التي تعالج كيفيّة تعامل وسائل الإعلام العربيّة مع قضايا حقوق الإنسان.

كما بيّنت الأبحاث، أنّ حضور قضايا حقوق الإنسان في الإعلام العربي قد ظلّ متّسما بطابع ردّ الفعل وملاحقة الأحداث. واقتصر الاهتمام

بهذه القضايا على بعض الصحافيين المهتمّين بحقوق الإنسان دون غيرهم. بل إنّ بعض قضايا حقوق الإنسان لا تجد طريقها للاهتمام لدى وسائل الإعلام الوطنية إلاّ بعد مرورها بوسائل الإعلام العالمية.

وتوقّف الباحثون أيضا عند النجاحات التي حققتها بعض وسائل الإعلام العربيّة عندما عالجت بصدق بعض قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان.

ونبّه الباحثون إلى الضعف الهيكلي الذي تعاني منه المؤسسات الإعلامية العربية وإلى غياب استراتيجيات التكوين والتكوين المستمر للعاملين فيها. كما أثاروا الأوضاع المهنيّة للصحافيين.

وتوزّع المشاركون بعد ذلك على ثلاث ورشات عمل بهدف تحديد مختلف المعوّقات التي تحول دون نشر ثقافة حقوق الإنسان في وسائل الإعلام العربية سواء كانت معوّقات قانونيّة وسياسية أو مهنيّة ومادّية أو ثقافيّة بشكل عام.

وفي مرحلة ثانية، توزّع المشاركون على ثلاث ورشات عمل أخرى متصلة باستراتيجيات المستقبل لتحديد دور المؤسسة التعليمية ودور المجتمع المدني ودور الصحافي والمؤسسة الإعلامية في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وانتهت الورشات إلى صياغة توجيهات وتوصيات حول سبل تدعيم دور وسائل الإعلام العربية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان تم استعراضها في جلسة عامة وتضمينها في البيان الختامي للندوة.

الاختتام

* تميّزت الجلسة الختامية للندوة بتلاوة البيان الختامي الذي تضمن توصيات هامة بتطوير التشريعات العربية الخاصة بالإعلام، وبرفع جميع أشكال الوصاية والرقابة على وسائل الإعلام العربية، وبضمان ممارسة الإعلاميين رجمعياتهم ونقاباتهم لمهمتهم بحرية وأمان.

كما تضمنت التوصيات دعوة وسائل الإعلام العربية إلى المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات.

ومن بين التوصيات أيضا، دعوة الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة وكذلك المعهد العربي لحقوق الإنسان والاتحاد العام للصحفيين العرب إلى تطوير برامج تدريبية خاصة بالإعلاميين حول حقوق الإنسان.

* وتميّزت الجلسة الختامية كذلك بالمحاضرة التي ألقاها وزير خارجية جمهورية مصر العربية، **الأستاذ عمرو موسى** حول « حقوق الإنسان والعلاقات الدوليّة ».

وقد قدّم الوزير عبر قراءة تاريخيّة أهمّ التطورات التي عرفتها حقوق الإنسان باعتبارها قضيّة تتجاوز الزمن، فهي تنسحب حسب قوله على الماضي لحماية التراث والتاريخ، وتنطبق على الحاضر حفاظا على الإنسان والمجتمع والحق في التقدّم، وتمتد إلى المستقبل حرصا على الأجيال القادمة.

ثم تعرّض الوزير إلى أهمّ الأحداث التي شهدها القرن العشرون والتي كانت وراء كثير من الصياغات والتعبيرات التي وردت في وثائق حقوق الإنسان كما شكّلت مساحة من الإطارالفكري لفلسفة حقوق الإنسان ذاتها.

وتناول الأستاذ عمرو موسى بعد ذلك بالتحليل الإشكالات والمفاهيم الحديثة التي أفرزتها التطورات الأخيرة في مجال حقوق الإنسان كمسألة «السيادة الوطنيّة» ومسألة «العلاقة المشروطيّة في إطار العلاقات الاقتصاديّة بين الدول».

وانتقل الوزير بعد ذلك إلى عرض ملامح التجربة المصرية في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان.

وفي خاتمة كلمته ثمّن **الأستاذ عمرو موسى** الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهليّة والمجتمع المدني في تشجيع واحترام حقوق الإنسان. وعبّر عن حرصه على التعاون معها في أداء مهامها.